

الحكومة الإسلامية على أساس الدين

الشيخ محمد هادي معرفة رحمته الله (١)

تمهيد:

قبل الدخول في موضوع ولاية الفقيه، وشرح الأسس الشرعية لها، من المهم والضروري أن نتطرق إلى موضوع أكثر أهميّة؛ بحيث يؤسّس للحكومة الإسلامية، ألا وهو «الحكومة الدينية».

وفي هذا الصدد تُطرح عدّة أسئلة، من قبيل: هل جاء الدين والشرعية ليحكم ويتدخل مباشرة في السياسة؟ وهل إن الدين جاء فقط بإرشادات للبشرية؛ كي يخلصها من قلقها الداخلي، ويطمئنها لمستقبلها، ويرسم

(١) ولد الشيخ محمد هادي معرفة رحمته الله عام ١٣٤٨هـ.ق في مدينة كربلاء المقدّسة .. ودرس في حوزتها العلمية المقدّمات والسطوح، ثمّ سافر إلى النجف الأشرف عام ١٣٧٨هـ.ق لإكمال دراسته الحوزوية العليا، ومن بعدها سافر إلى قم المقدّسة عام ١٣٩٠هـ.ق للتدريس والتأليف، حيث استقرّ فيها. وحقّق الشيخ معرفة وألّف الكثير من الكتب في مجال الدراسات القرآنية؛ لما رآه من الافتقار الذي كانت تعيشه البحوث والتحقيقات القرآنية في الحوزات العلمية الشيعية، ما أسهم في نشر عقائد الشيعة وتوضيح دور آل البيت عليهم السلام من خلال تلك المؤلفات، وكان له حضور في المؤتمرات والندوات الإسلامية، وقد قامت كثير من المجلّات بنشر مقالاته التي كتبها في مجالات العلوم المختلفة، ومن مؤلفاته: باللغة الفارسية: ١. ولاية تشريعي / ٢. ولاية تكويني / ٣. أحكام شرعي / ٤. تنزيه الأنبياء / ٥. تاريخ القرآن / ٦. جامع مدني / ٧. تناسب آيات / ٨. علوم قرآني. وباللغة العربية: ١. صيانة القرآن من التحريف / ٢. شبهات ورود حول القرآن / ٣. أهل البيت والقرآن الكريم / ٤. التمهيد في علوم القرآن / ٥. التفسير الأثري الجامع / ٦. التفسير والمفسرون / ٧. تناسخ الأرواح / ٨. مالكية الأرض / ٩. حديث لا تعاد / ١٠. تمهيد القواعد / ١١. ولاية الفقيه / ١٢. التأويل.

وتوفي الشيخ معرفة رحمته الله في التاسع والعشرين من ذي الحجّة ١٤٢٧هـ.ق، في مدينة قم المقدّسة، ودفن بجوار مرقد السيّدة فاطمة المعصومة عليها السلام.

لها سبيل الكمال المعنوي، ويُعبّد لها طريق السعادة الأخروية، في حين يُعدّ تشكيل الحكومة والسياسة أمران دنيويان يعنيان بالحياة في هذه الدنيا؟

إنّ التفكير بفصل الدين عن السياسة في عالم المسيحية وُجدَ بعد سقوط حكومة الكنيسة، وقام هذا الفكر بعدّ الكنيسة عن التّدخل في شؤون الحياة الاجتماعية والسياسية، وحدّد لها مهاماً ضمن مجال الأمور المعنوية والأخلاقية فقط.

وقد جاء بعض الكتاب المعاصرين بهذا المنهج الفكري من الغرب، وقاموا بالخلط بين خصائص المجتمع الإسلامي وخصائص المجتمع الغربي، وكان الاستعمار بدوره عاملاً مساعداً على تقوية هذا التفكير. فأحد الكتاب الذين ينكرون بشدّة أساس علاقة الدين بالسياسة، يكتب قائلاً: أراد الله أن يكون الإسلام ديناً، ولكنّ الناس جهدوا ليجعلوه سياسة. فالدين واسع شامل، ولكنّ السياسة محدودة قصيرة، وفتوية محلية ومؤقتة. وإنّ حدّ الدين في السياسة يؤدي إلى حصره ضمن نطاق ضيق من الجماعات ومقيداً بزمان خاصّ.

فالدين يرفع الإنسان إلى أعلى مراتب الشرف والكمال، وبينما السياسة تحرّض فيه أدنى الشهوات. وإنّ السياسة باسم الدين أو التدين بالطريقة السياسية تبدّل الدين إلى حروب وصراعات وتحزّب وصدّامات عنيفة مستدامة. فضلاً عن أنّه يحصر الأهداف في الحصول على المناصب، واغتنام الغنائم، وتدمير الضمائر. أضف إلى ذلك أن تسييس الدين أو تدين السياسة جهد يقوم به الفجار والأشرار، أو هو عمل أرعن تنجزه الفئة الجاهلة؛ لأنّه يفتح الطريق أمام الانتهازيين الذين يغلّفون أعمالهم البشعة بآيات قرآنية؛ ليجعلوها ذات وجه جميل، ويشرّعون بذلك أطماعهم، ويضعون هالة من الإيمان على انحرافاتهم. وبذلك يفسّرون أيّ إراقة دم وظلم وتعدّي بالعمل الجهادي الإيماني والديني.

ويستشهد هذا الكاتب بفترة خلافة عثمان بن عفان؛ حين سلط أقرباءه - كما يقول - على الناس، وشرع لهم أبواب بيت المال، وكذلك يشير إلى معاوية وبني أمية وبني العباس كيف جعلوا الدين رافعة لأعمالهم البشعة، وكيف برر لهم علماء البلاط أفعالهم القبيحة المنافية للإنسانية.

ويقول هذا الكاتب أيضاً عن الحكومة في عهد رسول الله ﷺ: عندما تولى النبي ﷺ القيادة السياسية للمؤمنين كان محاطاً بهداية الوحي ورقابته، وإن أي عمل قام به كان مستنداً إلى الوحي، حتى يمكننا القول - بناءً على العقيدة الإسلامية - إن الوحي هو من تولى الشؤون السياسية. وكان يحدث أن يظن الناس أن ما قام به النبي ﷺ هو من أمر الوحي، فكان يجيبهم بأن ما فعله كان نتاج رؤيته وفهمه السياسي، وعندما كان يرى حين المشورة أن الرأي المخالف لرأيه هو الصواب كان يقول ﷺ: «أنتم أعلم بشؤون دنياكم».

لذا كانت حكومة النبي ﷺ هي حكومة الله - إن تسامحنا في التعبير - وكانت تدار بواسطة الوحي، والحاكم الذي هو النبي ﷺ كان منتخباً من الله تعالى. والمؤمنين الذين هم المحكومون لم يكن لهم حق الاعتراض على هذا الاختيار. وبالتالي من كان يقبل بالإسلام كان عليه أن يقبل بالنبي ﷺ مديراً ومدبراً للشؤون السياسية دون أي خيار آخر. والناس قد خضعوا باختيارهم ورغبتهم لهذه الحكومة المنبثقة عن الدين ورضوا بأحكامها الصادرة.

إذن، حكومة رسول الله ﷺ هي حكومة الله؛ أي حكومة قائمة على أساس القيم الدينية والأسس الأخلاقية التي لا يستفاد فيها أبداً من الأساليب التقليدية للسياسة. فهذه حكومة من نوع خاص، حيث لا توجد إلا إذا وجد نبي، ولا نبي بعد محمد ﷺ^(١).

(١) انظر: عشاوي، محمد سعيد: الإسلام السياسي، ط٤، مصر، مكتبة مدبولي الصغير، ١٤١٦هـ.ق/

وفي مقام الجواب عن هذه الشبهة، نجد لزاماً الإلفات إلى عدّة نقاط
ضرورية:

أولاً: الحكم على أساس المنهج: عند الحكم على منهج ومدرسة معيّنة،
وإجراء دراسة في نظرية ما، خاصّة إذا ما كان لها جذور دينية،
وكما يدّعي مدّعوها؛ بانتهائها إلى الوحي، ففي هكذا حالة
يجب أن لا نقيسها؛ بناءً للوضع الراهن، أو أن نستشهد بالسلوك
المنحرف لأتباع ذلك المنهج وتلك المدرسة. وعلى هذا قيل
قديمًا: «إنّ الإسلام شيء، والمسلمون شيء آخر». وبالتالي،
عند دراسة الأسس الإسلامية، والولوج في الرؤى الاجتماعية
لشريعة، لا يجب اعتماد الزعامات الطاغوتية التي حكمت
باسم الإسلام ولم تلتزم يوماً بأسسه؛ بوصفها نماذج ومعايير
تقاس أسس الإسلام على أساسها.

فالبحث في منهج ومدرسة ما، والوقوف على أسسها وأصولها؛
يقتضي الرجوع إلى مصادرها الأصلية غير المحرّفة، وشواخص دقيقة
بلورت أسسها وشيّدت بنيانها؛ كشخصيتي النبي الأكرم ﷺ ومولانا أمير
المؤمنين الإمام علي عليه السلام ^(١).

لذا، يجب أن نرى ماذا قدّم القرآن الكريم والسنة الشريفة والآثار
الواصلة عن أهل بيت العصمة عليهم السلام، لا أن ننظر إلى ما فعله الآخرون.
فهذا الكاتب انتقد بشدة القيادات الإسلامية، وفسّر السياسة الدينية
وبيّنها من هذه النافذة. ولذا وجد أنها بعيدة عن روح الدين. ولكن في
الوقت نفسه نرى أنه نظر بحسن ظنّ كامل لحكومة النبي ﷺ التي بنيت

(١) الإمام علي عليه السلام، كما قال عنه الأديب جورج جرداق في كتابه «الإمام علي عليه السلام صوت العدالة
الإنسانية»: إنّ الإسلام والفترة الإنسانية الأصلية والعدالة اختلطوا جميعاً وتجدّسوا في وجود علي
عليه السلام.

ولذا كما قال رسول الله ﷺ: «علي مع الحقّ، والحقّ مع علي، يدور حيثما دار». الرضي، الشريف محمد بن
الحسين بن موسى: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وحكمه ورسائله)، شرح
ابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، لام، دار إحياء الكتب العربية؛ عيسى البابي
الحلي وشركاه، ١٣٧٨هـ. ق/ ١٩٥٩م، ج٢، الخطبة ٢٧، ص ٢٩٧.

على أساس الوحي، واعتبرها سياسة دينية طبيعية ومقبولة. ومن هذا المنطلق فقد اعترف بأصل إمكانية وجود حكومة دينية.

ثانياً: الدين والحياة الاجتماعية: يجب تعريف معنيي الدين والسياسة وتبيينهما، ومن ثمّ النظر في إمكانية انسجامهما أم لا؟ وهل إنّه

من الممكن أن تتبثق السياسة من الدين أم لا؟

فالدين الذي يُعرّفه أصحاب فصل الدين عن السياسة: هو مجموعة من المعتقدات الباطنية في علاقة الإنسان بعالم الغيب، مترافقة مع سلسلة من العبادات والأذكار والأوراد، تجعل الإنسان يتقرب إلى الله، وينعم برأفته ورحمته، ومن ثمّ ينال مغفرته من بعد الموت. فالدين بهذا التفسير غير مرتبط على الإطلاق بحياة الناس وشؤون العيش الدنيوي، بل منسب على تعبيد طريق الآخرة.

وأكثرية الأديان السابقة لا تقدّم تفسيراً سوى ما ذكر، وخاصّة مسيحية اليوم التي هي أقرب دين من حيث البعد الزمني، والذي تعرّض للانحراف. فهذا الدين متطابق مع التفسير المذكور. وعلى هذا فالذين يرون الدين من هذا المنظار لا يرون مرغمين أيّ علاقة بينه وبين السياسة.

فالدين، بناءً لهذا التفسير، هو برنامج لما بعد الممات، ولا علاقة له بالحياة في هذه الدنيا.

لكنّ الإسلام دين حيوي قائم على الحياة؛ ولأنّ الحياة خالدة بنظر الإسلام؛ فإنّه نظّم برامجها؛ ليضمن سعادة الدنيا والآخرة: «خلقتم للبقاء لا للقاء».

فالإسلام يمتلك برنامجاً للحياة؛ كي يسعد الإنسان فيها، ومن أهدافه تربية المجتمع؛ ليتحلّى بالسلامة والعدالة الاجتماعية، كما أنّه يحوي برنامجاً للسعادة الأخروية: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا...﴾^(١).

فالإسلام ليس ديناً للأموال، وإنما للإسلام شريعة تنظّم سلوك الإنسان في هذه الحياة. طبعاً لا شأن له بالتفاصيل، بل يقدم الأسس العامّة والضوابط والقواعد الكلّية الكافية؛ لأن يمضي المجتمع في سبيل السعادة، في ظلّ تعاليمه. وكما سيتبيّن لاحقاً أنّ الإسلام نظام، وأنّ لهذا النظام وثيقة أساس. وظروف المسؤولية الإجرائية لهذا النظام واردة بالضرورة في هذه الوثيقة.

ثالثاً: السياسة الخاطئة: إنّ السياسة التي يطرحها الآخرون هي في الواقع الأضاليل والدسائس التي يستخدمها ساسة اليوم، الذين لا يتورعون عن ارتكاب أيّ جريمة أو ظلم أو إهدار حقّ في سبيل أهدافهم التسلّطية. وانطلاقاً من قانون «الغاية تبرّر الوسيلة»؛ يقومون بأيّ عمل، مهما كان دنيئاً ومخجلاً.

فهؤلاء يقيّمون السياسي المخضرم بناءً على قدرته في وضع الخطط التي توصله لأهدافه السياسية وإنّ لازمها ضرب العدالة الاجتماعية. ولهذا سمّي معاوية بـ «داهية العرب»؛ لأنّه كان متفوقاً في المكر والحيلة والخطط المشنومة.

والسياسة بهذا المعنى تخالف روح الدين والشريعة، حيث يقول أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام: «والله ما معاوية بأدهى منّي، ولكنّه يغدر ويفجر. ولولا كراهية الغدر لكنت من أدهى الناس»^(١).

ويقول أيضاً عليه السلام: «لولا الدين والتقى؛ لكنت أدهى العرب». ويقول ابن أبي الحديد المعتزلي في هذا السياق: قام باقي الخلفاء بأيّ عمل، وفقاً لمصالحهم؛ سواء أكان مطابقاً للشريعة أم لم يكن. وهكذا أسلوب يعدّ مؤثراً في تنظيم الشؤون الدنيوية، ولكنّ علياً عليه السلام، الذي كان مقيداً بعدم الانحراف عن جادة الشريعة قيد أنملة، اجتنب هكذا أساليب، ولذلك لم يرجّح تنظيم دنياه على دمار آخرته.

(١) الرضي، الشريف محمد بن الحسين بن موسى: نهج البلاغة (الجامع لخطب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وحكمه ورسائله)، شرح الشيخ محمد عبده، ط١، قم المقدّسة، دار الذخائر: مطبعة النهضة، ١٤١٢هـ/ق.١٣٧٠هـ.ش، الخطبة ٢٠٠، ص ١٨٠.

ثم يكمل في قدرة التدبير والرؤية السياسية الفائقة لدى الأمام علي عليه السلام، قائلاً: «وأما الرأي والتدبير فكان من أسد الناس رأياً، وأصحهم تدبيراً. وهو الذي أشار على عمر بن الخطاب لما عزم على أن يتوجه بنفسه إلى حرب الروم والفرس بما أشار. وهو الذي أشار على عثمان بأمر كان صلاحه فيها، ولو قبلها لم يحدث عليه ما حدث، وإنما قال أعداؤه: لا رأي له؛ لأنه كان مقيداً بالشرعية؛ لا يرى خلافها، ولا يعمل بما يقتضي الدين تحريمه»^(١).

إنّ علياً عليه السلام أدى دور الوزير والعقل السياسي في زمن الخلفاء السابقين، وكما قال عندما اجتمع الناس من حوله بعد مقتل عثمان ليبياعوه: «وأنا لكم وزيراً خيراً لكم مني أميراً»^(٢).

لذا لو كانت السياسة والتدبير مبنيتان على العدل والإنصاف؛ فهما من صلب الدين. وإذا كانتا على أساس الحيلة والتزوير؛ خالفتا الدين والشرعية.

رابعاً: السياسة الحقيقية: والآن سنحاول تقديم تعريف عن السياسة يهتم فقط بشؤون إدارة البلاد، وتأمين مصالح الأمة، وإجراء العدالة الاجتماعية، ويركز على انبثاق السياسة من الدين.

فقد كانت السياسة مطروحة في المجتمع الإسلامي منذ اليوم الأول، حيث كتبت عنها الأبحاث الكثيرة والكتابات الوفيرة. من هنا، نجد الكثير من الكلام في النصوص الإسلامية وخاصة في مجال الحكمة العملية:

يقول أبو حامد الغزالي (متوفى عام ٥٠٥ هـ.ق) عن السياسة: «السياسة هي التي تضع وسائل حياة الإنسان في يد المجتمع؛ لأن الناس يستطيع بعضهم أن يساعد بعضهم الآخر في نمط الحياة الجماعية فقط، وبذلك ينظّمون وسائل معيشتهم؛ فالعلم الذي يأتي بالحياة المسالمة

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج، ١، ص ٢٨.

(٢) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، م.س، الخطبة ٩٢، ص ١٨٢.

والمفيدة إلى الساحة المادية والمعنوية هو السياسة»^(١).

وهكذا يمكننا تعريف السياسة بالتالي: السياسة عبارة عن حسن تدبير يأتي من المعرفة الكاملة لأوضاع المجتمع وأحواله، والأطلاع على كيفية إقامة علاقات سلمية بين الأفراد والجماعات والشعوب. وهي تؤدّي دوراً جوهرياً في تطوّر المجتمع والشعب نحو تحقيق الأهداف والمطالب القومية، في كافة أبعاد الحياة.

من هذا المنطلق، إنّ الإسلام يريد سياسة توجد تعايشاً سلمياً، والسياسي أو السائس هو شخص لديه معرفة كاملة عن أوضاع العالم والأنماط السياسية المتّبعة في مختلف المجتمعات. وبمعرفة الجيدة يستطيع اتّخاذ سياسة تضع المجتمع والشعب على سكة السعادة والرفعة؛ كي لا يوصلها إلى أيّ تبعيّة مذلة ومضرة.

ونقرأ في رسالة الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام: «ثمّ حقّ سائسك بالملك، وكلّ سائس إمام... وأمّا حقّ سائسك بالملك؛ فإنّ تطيعه ولا تعصيه، إلاّ فيما يسخط الله - عزّ وجل - فإنّه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(٢).

فالسائس أو السياسي اعتبر مساوياً للإمام؛ وفقاً لهذا الحديث، وطاعته واجبة وفرض، إلاّ إذا انحرف عن صراط الحقّ وأدّى إلى غضب الربّ. ففي هذه الحالة يجب أن لا يُطاع؛ لأنّه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. بناءً عليه؛ فإنّ السياسي الكامل هو من ينفذ الأوامر الإلهية، ولذلك نقرأ في الزيارة الجامعة مخاطبين أئمة العصمة عليهم السلام: «أنتم... ساسة العباد وأركان البلاد»^(٣).

(١) الغزالي، أبو حامد: إحياء علوم الدين، لاط، القاهرة، لان، ١٣٥٨ هـ، ج ١، ص ٢٠.

(٢) ابن بابويه، محمد بن علي: الخصال، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، لاط، قم المقدّسة، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية في قم المقدّسة، ١٤٠٢ هـ/ق/ ١٣٦٢ هـ، ش، أبواب الخمسين رقم ١، ص ٥٦٥-٥٦٧.

(٣) المجلسي، محمد باقر: بحار الأنوار، تحقيق إبراهيم الميانجي؛ محمد الباقر البهبودي، ط ٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٢ هـ/ق/ ١٩٨٢ م، ج ٩١، باب ٢٨، ص ٢٧.

خامساً: مكانة العقل في الفكر الإسلامي: إن للعقل مكانة سامية في الفكر السياسي الإسلامي، فالعقل والفكر لهما دوراً أساسياً في تنظيم الحياة الاجتماعية الإسلامية.

والعقل هنا؛ يعني المنهج العقلاني الذي يقبله الشرع. فالشرع يقدم مجموعة من الأصول والقواعد العامة - التي تضمن العدالة الاجتماعية - في تنظيم الحياة الاجتماعية، ولكن كيفية التنظيم أوكلت إلى عرف العقلاء؛ كي ينتهجوا ما هو متعارف عند عقلاء العالم، ولا يخالف أسس الشريعة: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ (١٧) الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ...﴾ (١). لذلك كان البحث عن أساليب عقلانية، واتباع أحسنها؛ وفق ما يتناسب مع وضع الأمة وحالتها، ولا ينافي الأسس الدينية والعقدية؛ فهو اختيار، وليس تقليداً، وهو منهج الصالحين.

فكما أن المجتمع في حالة نمو وتطور؛ فإن عقل البشر في تكامل أيضاً، والإسلام ليس أنه لم يقف بوجه نمو العقل فحسب، بل إنه يسعى في تكامله، ولكن في الوقت نفسه لا يراه مستغنياً عن إرشادات الشريعة. وعليه، فإن شعار الاستقلال الكامل للعقل هو أمر للتضليل. فالعقل حجة إلهية ووضعت وديعة في البشر، ولكنها تبقى بحاجة إلى الإرشادات الأصولية للشريعة. لهذا بعث الأنبياء ﷺ ليساندوا العقل. يقول مولانا أمير المؤمنين ﷺ في علة بعث الأنبياء ﷺ: «... ويثيروا لهم دفائن العقول» (٢).

إذاً، إرسال الرسل والأنبياء ﷺ للمساعدة؛ دليل على إيلاء أهمية للعقل البشري. فكل ما هو موجود مدفون في باطن الإنسان. والإنسان كائن ذو تدفق ذاتي، ولكن بسبب الحجب الناتجة عن الشهوات الدنيئة يحتاج إلى مساعدة ومساندة من الصالحين. يقول الإمام موسى بن جعفر ﷺ: «إن لله على الناس حجتين: حجة ظاهرة، وحجة باطنة. فأما

(١) الزمر: ١٧-١٨.

(٢) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج ١، الخطبة ١، ص ٢٢.

الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة عليهم السلام، وأما الباطنة فالعقول»^(١).
ويقول أيضاً عليه السلام: «إن الله - تبارك وتعالى- أكمل للناس الحجج
بالعقول»^(٢).

والقرآن الكريم أيضاً ذكر مراراً **﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾**^(٣)...
﴿تَتَفَكَّرُونَ﴾^(٤)... **﴿يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾**^(٥)... **﴿يَتَأُولَى الْأَبْصَارِ﴾**^(٦)...
﴿لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾^(٧)... ما يدل على شدة عناية الشريعة بالعقل. لدرجة
أنّ العقل جعل معياراً لقياس الأعمال، وخوطب وأمر ووضعت قيمة كل عمل
بمقدار إدراك البشر.

وينقل محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «أن الله تبارك
وتعالى اختبر العقل، ومن ثمّ خاطبه قائلاً: «وعزّتي وجلالي ما خلقت
خلقاً هو أحب إليّ منك، ولا أكملتك إلا فيمن أحب. أمّا إنّي إياك أمر،
وإياك أنهى، وإياك أعاقب، وإياك أثيب»^(٨).

وهذا أكثر قيمة أعطاها الإسلام للعقل، وقد لا نجد مدرسة أولت العقل
هذا الاهتمام وأعطته هذه القيمة، كما الإسلام.
من جهة أخرى، ولأنّ الإنسان أسير لحصاني الشهوة والغضب
الجامحين، ولأنّ شهوته الحيوانية تعصي أوامر العقل؛ فهو بحاجة دوماً
إلى العناية الإلهية والمساعدة الربانية.

وعليه فإنّ مقولة «سيأتي يوم يصبح فيه العقل مستقلاً ومستغنياً»،
هي شعار ليس إلا.

خلاصة الكلام: إنّ الإسلام نظام لديه برنامج لتنظيم حياة المجتمع.

(١) الكليني، محمد بن يعقوب: الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، ط ٥، طهران، دار الكتب الإسلامية،
١٣٦٢ هـ، ج ١، كتاب العقل والجهل، ح ١٢، ص ١٦.

(٢) م، ن، ص ١٣.

(٣) يُراجع: البقرة: ٧٨، ٢٤٢؛ الأنعام: ١٥١؛ يوسف: ٢؛ النور: ٦١؛ الزخرف: ٢؛ الحديد: ١٧.

(٤) يُراجع: البقرة: ٢١٩، ٢٦٦؛ الأنعام: ٥٠.

(٥) يُراجع: البقرة: ١٧٩، ١٩٧؛ المائدة: ١٠٠؛ الطلاق: ١٠.

(٦) الحشر: ٧.

(٧) ق: ٢٧.

(٨) الكليني، الكافي، م، س، ج ١، كتاب العقل والجهل، ح ١، ص ١٠.

وقد جاء الإسلام ليساعد العقل، ويخالط الفطرة؛ كي يوصل الإنسان إلى السعادة في الدنيا والآخرة.

فالإسلام ليس عقيدة بحتة، وليس مجموعة من العبادات والأوراد والأذكار، بل هو حاضر وفاعل في الساحة السياسية، وفي باقي أبعاد الحياة الاجتماعية للإنسان.

ولذلك، السياسة بمعناها الصحيح منبثقة من الدين، والدين منظور عليها بشكل مباشر. طبعاً في الأصول العامّة، ولكنّ كيفية التنظيم أوكلت إلى الإنسان؛ كي يفتح طريقه؛ طبقاً للمصالح الحالية، بنحو متناغم مع تطوّر الحضارة، وفق منهج عقلاني، في ظلّ إرشادات الشريعة.

سادساً: الحكومة الشيعية: إنّ الإمامة هي إحدى المسائل الأساسية عند الشيعة الإماميّة؛ وهي تعني زعامة الأمّة في أمور المعاش والمعاد^(١). والإمامة موضوع سياسي ديني عند الشيعة، وقضوا عندها منذ اليوم الأوّل، واستقاموا عليها، وظلّوا دوماً ثابتين في نهج محاربة السلطات الجائرة.

والإمام من وجهة نظر الشيعة هو قائد سياسي وديني، حيث إنّه يتولى مهام الجانبين معاً. فالشيعة منذ البداية كانوا يأترون بأمر الإمام المعصوم عليه السلام، حتى في قبول تسلّم المهام السياسية والإدارية والقضائية من جانب الخلفاء الأمويين والعبّاسيين، أو إنّهم كانوا يحصلون على إذن منه عليه السلام في ذلك. وهذا يدلّ على أنّهم كانوا يعتقدون أنّ صاحب الحقّ في القيادة السياسية هو الإمام المعصوم عليه السلام الموجود في زمانهم. وهكذا كان الأئمّة عليهم السلام يُعدّون - بشكل متواصل - الآخرين مغتصبين لحقّهم.

سابعاً: نشأة الزعامة السياسية للنبي صلى الله عليه وآله: قام نبي الإسلام صلى الله عليه وآله بعمليتين

(١) يقول العلامة الحلي قده: «الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا... نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله، وهي واجبة عقلاً؛ لأنّ الإمامة لطف... وهو واجب (على الله)... الحلي، جمال الدين الحسن بن يوسف: النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، شرح المقداد السيوري، ط٢، بيروت، دار الأضواء، ١٤١٧هـ.ق/ ١٩٩٦م، ص ٩٢.

سياسيين لافتين، بعد اكتساب القدرة والقوة الشعبية الأولى:
الأول: إنشاء أمة. والثاني: تأسيس الدولة.

فالنبي ﷺ وبطرحه الأخوة الإسلامية، أوجد وحدة شعبية منسجمة ومستحكمة على أساس الدين، وهذا بحد ذاته عملاً سياسياً كبيراً لم يتحقق إلا بعد جهود جبّارة. فهذه الوحدة الشعبية المسماة «بالأمة الإسلامية» قائمة إلى يومنا هذا، وتعدّ من أهم أسس الوحدة الإسلامية التي تحدّد اتجاه السياسة الإسلامية، وتمدّها بالقوة والطاقة.

أما بالنسبة لتأسيس الدولة، وإقامة العلاقات السياسية، والمنظومة الداخلية، وباقي النظم الإدارية والاجتماعية التي أسست في عهد الرسالة، ومن ثمّ استمرّت وتوسّعت؛ كانت كلّها نابعة من فكرة سياسية إسلامية واحدة أرساها النبي الأكرم ﷺ.

حيث باتت كافة الحروب التي خاضها المسلمون ومواثيق الصلح والمعاهدات مع القبائل والدول المجاورة التي تمّت في عهد الرسالة، واستمرّ عليها الخلفاء فيما بعد، تتبنّى رؤية سياسية منبثقة عن الإسلام، ولها جذور دينية وإلهية.

ثامناً: دور البيعة في عهد الرسالة: إنّ نبي الإسلام ﷺ الذي تولّى زعامة الأمة والقيادة السياسية كان يعتقد بأنّ هذا المنصب قائم من النبوة وعلى أساس: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ...﴾^(١) تسلّم أمر الحكومة من جانب ربّ العالمين جلّ وعلا. فهذه الأولوية على الأنفس هي نفسها الولاية العامّة والزعامة السياسية النابعة من مقام النبوة.

فالبيعة في عهد الرسالة كانت تكليفاً دينياً وسياسياً بحثاً تهدف إلى اجتماع الطاقات والإمكانات حول الزعامة، وهي بالتالي ليست اختياراً أو انتخاب شخص ليتولّى الزعامة، بل إنّ قيادة رسول الله ﷺ كانت ثابتة

(١) الأحزاب: ٦. وانظر كذلك آية: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ (النساء: ١٠٥).

بحكم القرآن وكان الناس مأمورين بالبيعة؛ وذلك كما أشرنا لتأمين
الإمكانات اللازمة للقيادة. فالنبي الأكرم ﷺ ومن أجل هذا الأمر كان
يطلب البيعة من المهاجرين والأنصار؛ بغية تدعيم أسس القوة السياسية
والنظمية، وكان على المسلمين لزاماً وضع هذه القوة في عهده. وبمراجعة
قليلة للحياة السياسية للنبي ﷺ نجد أنه كان يعدّ نفسه القائد السياسي
للأمة من قبل الله تعالى، وكان يذكر الناس بضرورة التعاون معه؛ من
منطلق الواجب والبيعة التي كانت من السنن العربية القائمة على الوفاء
والتزام المبايع مع المبايع له.

لذا نجد في بيعة «العقبة الثانية» التي تمت في سفح جبل في الليل،
بعيداً عن أعين مشركي قريش، طلب النبي ﷺ من أهل المدينة، الذين
كانوا قد أسلموا من ذي قبل وأتوا ليبايعوه؛ أن يحموه، وقال لهم ﷺ:
«أبايعكم على أن تمنعوني مما تمنعون منه نساءكم وأبنائكم». فردّ عليه
القوم الحاضرون البالغ عددهم ٧٣ بأنه لنمنعك مما نمنع به أزرنا؛ فتحن
والله أبناء الحروب... في هذه الأثناء قام أحد كبار الأنصار؛ وهو أبو
الهيثم بن التيهان، فقال: يا رسول الله، إن بيننا وبين الرجال حبلاً، وأنا
قاطعوها - يعني اليهود - فهل عسيت إن نحن فعلنا ذلك، ثم أظهرك الله؛
أن ترجع إلى قومك وتدعنا؟ قال: فتبسّم رسول الله ﷺ، ثم قال: بل الدم
الدم، والهدم الهدم، أنا منكم وأنتم مني، أحارب من حاربتكم، وأسالم من
سالمتم. وقد كان رسول الله ﷺ قال: أخرجوا إليّ منكم اثني عشر نقيباً؛
ليكونوا على قومهم بما فيهم، فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً، تسعة من
الخزرج، وثلاثة من الأوس...^(١).

فهذه البيعة التي تمت قبل الهجرة هدفت فقط إلى إنشاء دولة
سياسية - عسكرية قوية قائمة على الأسس الشعبية، والنبي الأكرم ﷺ
كان يعدّ هذا الأمر جزءاً من رسالته، وإنجازها واجب بحكم هذه الرسالة،

(١) انظر: الحميري، ابن هشام: السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، لاط،
القاهرة، المدني: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ١٢٨٢ هـ/ق/ ١٩٦٣ م، ج ٢، ص ٢٠١-٢٠٣.

وهذا هو مفهوم الحكومة الدينية التي قام بها الرسول ﷺ بحكم رسالته التي يحملها.

وفي الأساس: إنَّ النبي ﷺ الذي جاء بالشرعية كان يعدّ نفسه الأكفأ؛ لضمان تنفيذها. وعقلاً وعرفاً يجب أن لا نتوقّع أن يختاره أتباعه لهذه المسؤولية؛ فقَصُرَ نظر البعض هو الذي جعلهم يعتقدون أنّ رسول الله ﷺ، وبسبب نبوّته لم يتسلّم القيادة السياسية للأمة، وأنّ الناس؛ لأنّهم رأوه أكفّهم لهذا الأمر؛ اختاروه كي يتسلّمهما.

تاسعاً: الإمام عليّ ﷺ ومسألة الخلافة: في يوم غدير خم الذي نصّب فيه رسول الله ﷺ أمير المؤمنين الإمام عليّ ﷺ للخلافة والولاية؛ ولكي يبيّن المنشأ الديني لهذا الحقّ، فقد أشار إلى مقام ولايته المنبثقة عن الدين، حيث قال: «أولست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، في إشارة للآية الكريمة: ﴿التَّيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ...﴾^(١)، وكأنّه يريد أن يقول: أولست ولي أمركم بحكم الله عزّ وجلّ؟! فقالوا: بلى يا رسول الله... ثمّ، وبعد هذا الاعتراف بالإيجاب، قال لهم: «فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»، في دلالة على أنّ منشأ ولايتي أنا وولاية عليّ من مكان واحد، وأنّ مقام الزعامة السياسية لكلينا منبثقة عن الدين، وبعدها أخذ البيعة من الناس؛ طبقاً للواجب الديني المفروض عليهم.

وبعد رحيل الرسول ﷺ تحدّث أمير المؤمنين ﷺ مراراً عن حقّه، حيث كان يعتقد أنّ مقام الخلافة والزعامة السياسية هي حقّه الشرعي. ولذا نراه في الخطبة الشقشقية يتحدّث بصراحة عن حقّه، قائلاً: «فصبرت، وفي العين قذى، وفي الحلق شجى، أرى تراثي نهياً»^(٢).

فلندقق هنا، في كلمة تراث. إنّ الإمام ﷺ كان يعتبر أنّ الميراث

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، م.س، الخطبة ٢، ص ٢٢.

حقّه الذي ورثه عن النبي ﷺ، وليس أمراً أعطاه النبي ﷺ من تلقاء نفسه. ويُستنتج من ذلك أنّ أساس حقّ ولاية النبي ﷺ وما يعدّ حاكمية للدين قد انتقل إليه بشكل كامل. وهو، بناءً على حقّ حاكمية الشريعة والدين، له حكم الولاية على المسلمين.

وعندما كان الناس يبائعون مولانا أمير المؤمنين ﷺ قال في مسألة أحقيّته بالخلافة: «لا قياس بأل محمد ﷺ من هذه الأمة أحد، ولا يسوّى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً. هم أساس الدين وعماد اليقين. إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي، ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية والوراثة، الآن إذ رجع الحقّ إلى أهله نقل إلى منتقله»^(١).
حيث تدلّ العبارة المذكورة أعلاه على أنّ حقّ الخلافة عاد إلى حيث يجب أن يكون.

ويقول ابن أبي الحديد: يستفاد من هذا الكلام أنّ علياً لم تكن له هذه المكانة قبل ذلك؛ ثمّ يقول: ولكن نوّله نحن، على أنّ الإمام ﷺ كان يذكّر بكفاءته فقط.

عاشراً: وصية النبي ﷺ في مسألة خلافة الإمام علي ﷺ: قال الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود: إنّ النبي ﷺ قال له يا بن مسعود: إنّّه قد أنزلت عليّ آية: ﴿وَأَتَقُوا فَتَنَةَ لَأْتِصِبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢)، وأنا مستودعها...، فكن لما أقول لك واعياً وعنيّ له مؤدياً؛ من ظلم علياً مجلسي هذا؛ كمن جحد نبوّتي ونبوّة من كان قبلي^(٣).

فكبار الشيعة كانوا يعدّون علياً ﷺ إماماً، وكانوا يستأذنوه في الأمور السياسية. وفي الواقع، إنّ علياً ﷺ كان يضعهم في ذلك المقام، وإن كانوا في الظاهر يُنصبون من قبل الآخرين.

(١) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج ١، الخطبة ٢، ص ٢٠.

(٢) الأنفال: ٢٥.

(٣) انظر: ابن طاووس الحلّي، علي بن موسى: الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، ط ١، قم المقدّسة، مطبعة الخيام، ١٣٩٩ هـ.ق، رقم ٢٥، ص ٣٦.

ولذلك، فإنَّ الإمامة من أقوى أسس مدرسة التشيع، حيث تتبلور فلسفة هذا المذهب في الإمامة، ومفهوم التشيع من دون الإمامة يفقد مكانته الخاصّة؛ لأنَّ جميع الفرق الإسلامية تكنّ للنبي ﷺ والعترة الطاهرة ﷺ وبالأخصّ الإمام عليّ ﷺ محبةً خاصّة. طبعاً هذه المحبة لا تدلّ على تشيعهم؛ لأنّهم لم يقبلوا بالإمامة والزعامة السياسية، كما تقبلها الشيعة. وفي عصر الغيبة أيضاً، حيث تواجه الشيعة غيبة الإمام المعصوم ﷺ، تذهب باتجاه نوابه العامّين، وتضع نصب أعينها وجوه الفقهاء المنيرة؛ بوصفهم أحقّ الناس نيابة عن الإمام المعصوم ﷺ.

نقد رؤية :

على هذا الأساس، فإنَّ طرح مسألة فصل الدين عن الحكومة أمر غريب من قبل من يرى نفسه تحت ظلال مدرسة التشيع. فلقد قال البعض في هذا السياق: «الخلافة مقام سياسي واجتماعي، وليس فيه شيء غير اختيار الناس، لكن يقع أحياناً أن الناس لديهم من العلم والوعي؛ بحيث إنهم وجدوا الإمام ﷺ والنبي ﷺ هو الأعلم والأكثر تدبيراً في أمور إدارة البلاد والعلاقات الداخلية والخارجية؛ فيختارونه لإدارة أمورهم السياسية والعسكرية، كبيعة النبي تحت الشجرة: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ...﴾^(١)، وكاختيار الإمام عليّ ﷺ في المرحلة الرابعة من الخلافة، بعد وفاة النبي ﷺ. وأحياناً، وبسبب عدم الوعي السياسي والاجتماعي في المجتمع، أو بسبب المحن التاريخية، لا يوفقون لهذا النوع من الاختيار.

وهكذا يتضح أنّ نظام إدارة البلاد الذي يحتاج إلى كامل العلم ليس جزءاً من أجزاء النبوة، وليس له مدخلة في ماهية الإمامة.

(١) الفتح: ١٨.

وفي مقام الجواب على هذه الرؤية، يمكن القول: إن هذا الكلام يناقض تماماً رؤية التشيع في الإمامة. فالمتكلمين الشيعة، باتفاق الرأي، يعدّون مقام الإمامة قيادة دينية وسياسية؛ بناءً على قاعدة «اللطيف» الإلهي، ويرونه ضرورياً؛ لإحلال النظم والسلامة في المجتمع.

فالمحقق نصير الدين الطوسي، يقول في كتابه تجريد الاعتقاد، الذي يعدّ من أهمّ المتون الدراسية العقدية في الحوزات الشيعية: «الإمام لطف، فيجب نصبه على الله تعالى؛ تحصيلاً للغرض... لما أمكن وقوع الشرّ والفساد، وارتكاب المعاصي من الخلق؛ وجب في الحكمة وجود رئيس قاهر، أمر بالمعروف، وناه عن المنكر، مبين لما يخفى على الأمة من غوامض الشرع، منفذاً لأحكامه؛ ليكونوا إلى الإصلاح أقرب ومن الفساد أبعد، ويأمنوا من وقوع الشرّ والفساد؛ لأنّ وجوده لطف، وقد ثبت أنّ اللطف واجب عليه تعالى، وهذا اللطف يسمّى إمامة؛ فتكون الإمامة واجبة»^(١).

وخلاصة هذا الاستدلال: إنّ الإسلام من أجل إيجاد النظم وسلامة المجتمع؛ وضع بعض الأحكام والواجبات التي تحتاج لمن يكون لائقاً؛ لضمان تنفيذها. ومن باب قاعدة اللطف الإلهي الذي ينبع من مقام الحكم الإلهي، على الله سبحانه وتعالى أن يُعرّف الناس على من هم لائقون بمقام التنفيذ؛ حيث إنه يتمّ تعريفهم للناس في حضور المعصوم عليه السلام شخصياً، وفي زمن الغيبة وصفاً؛ كي يجد الناس في ظلّ ما تملّيه عليهم الشريعة إماماً يقتدون به دينياً وسياسياً وبياعونه.

فالإمام الذي يتعهّد بإحلال النظام وتنفيذ الأحكام في المجتمع ليس له أيّ تفسير غير القيادة السياسية والدينية للمجتمع، والذي يعرّف من قبل الشرع شخصياً أو من خلال الوصف.

ومولانا أمير المؤمنين عليه السلام، في بيان الحكمة من الفرائض الإلهية،

(١) يُراجع: الحلي، الحسن بن يوسف: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (للمحقق الطوسي قدس سره)، تحقيق الشيخ حسن زاده آملّي، ط٧، قم المقدّسة مؤسّسة النشر الإسلامي، ١٤١٧هـ.ق، ص ٤٩٠-٤٩٢.

يذكر جملة الفرائض، ومنها الإمامة، فيقول: «وَالْأَمَانَةَ نِظَامًا لِلْأُمَّةِ، وَالطَّاعَةَ تَعْظِيمًا لِلْإِمَامَةِ»^(١).

ويكتب ابن أبي الحديد: «وفرضت الإمامة نظاماً للأمة؛ وذلك لأن الخلق لا يرتفع الهرج والعسف والظلم والغضب والسرقعة عنهم إلا بوازع قوي، وليس يكفي في امتناعهم قبح القبيح ولا وعيد الآخرة، بل لا بد لهم من سلطان قاهر، ينظم مصالحهم؛ فيردع ظالمهم، ويأخذ على أيدي سفهائهم. وفرضت الطاعة تعظيماً للإمامة؛ وذلك لأن أمر الإمامة لا يتم إلا بطاعة الرعية، وإلا فلو عصت الرعية إمامها لم ينتفعوا بإمامته ورئاسته عليهم»^(٢).

هذا الاستدلال عقلاني؛ فيما أن مقام الحكم الإلهي يقتضي إرسال شريعة، وأن يوجب على المجتمع أحكاماً؛ لإحلال النظام؛ لذلك تقتضي الحكمة أن يعرف من يليق بهم التنفيذ، ولا يمكن أن يوكل اختيار هذا الأمر للمجتمع.

ويليق بهذا المنصب خصوص من يتمتع بكمال العقل والقدرة اللازمة والمعرفة الدينية الكاملة. وهذه هي شروط الإمامة التي نراها في كلام الشيعة. وهذا هو المقصود من الحكومة الدينية فقط.

أحد عشر: التمسك ببيعة الرضوان: لا نعرف على أي أساس فصل الكاتب المحترم الدين عن السياسة؟ وأين وجد أن الناس عندما وجدوا أن النبي ﷺ أهلاً لمقام القيادة السياسية نصّبوه وبايعوه، بل إنه، كما أشير، أخذ منهم النبي ﷺ - في عدة مواقف - العهود والمواثيق؛ من أجل تثبيت أسس سياسته، وبيعة تحت الشجرة كانت إحدى هذه الحالات.

فبيعة تحت الشجرة^(٣) أو بيعة الرضوان وقعت في العام السادس

(١) عبده، محمد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج٤، الحكمة ٢٥٢، ص٥٥.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، م.س، ج١٩، الحكمة ٢٤٩، ص٩٠.

(٣) سميت بهذا الاسم؛ لأن البيعة تمت في ظل شجرة.

للحجرة، في مكان يسمّى «الحديبية»^(١)، وكان السبب أنّ النبي ﷺ كان قد عزم الذهاب للعمرة بصحبة أكثر من ألف شخص.

وعندما وصلوا إلى «عسفان»^(٢) علموا أنّ قريشاً جهّزت نفسها لتقطع الطريق؛ لذلك غيّر طريقه، حتى وصل إلى الحديبية، فعلم أنّ قريشاً جاهزة لقطع الطريق. فأرسل إليهم عثمان رسولاً، يقول لهم: إنّنا لم نأت من أجل الحرب، بل إنّنا جئنا لزيارة بيت الله. ولكن تأخر رجوع عثمان، وأُشيع أنّه قُتل. هنا، قرّر الرسول ﷺ أن يواجه قريشاً، فدعا من معه، وأخذ منهم البيعة؛ ليحضّروا أنفسهم للحرب. فبايعه الجميع إلا جد بن قيس. وقالوا: إنّهم جاهزون للحرب، ولكن انتهى الأمر بالصلح^(٣).

ونحن نلاحظ أنّ البيعة هنا ليس لها أيّ ارتباط بالاختيار والقيادة، وليست إلا عهداً؛ من أجل الجهوزية للقتال.

اثنا عشر: الخلافة من منظار أهل السنّة: تتبع مسألة الخلافة من منظار أهل السنّة من الدين، حيث يعدونها ضرورة دينية، ويجب على المسلمين أن يختاروا من يليق بالزعامة الدينية.

ف«المسلمون - بحسب بعض علماء أهل السنّة - لا بدّ لهم من إمام؛ يقوم بتنفيذ أحكامهم، وإقامة حدودهم، وسدّ ثغورهم، وتجهيز جيوشهم، وأخذ صدقاتهم، وقهر المتغلّبة والمتلصّصة وقطاع الطريق، وإقامة الجمع والأعياد، وقبول الشهادات القائمة على الحقوق، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم، ونحو ذلك من الأمور التي لا يتولاها أحاد الأمة...»^(٤).

وهذا الاستدلال هو الاستدلال نفسه الذي تقول به الشيعة؛ لإثبات الإمامة.

(١) اسم مكان يبعد مسافة يوم عن مكّة المكرمة.

(٢) اسم مكان يبعد مسافة يومين عن مكّة المكرمة، وهو بالقرب من الجحفة.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية، م.س، ج ٢، ص ٧٨٠-٧٨١.

(٤) نسفي، عمر بن محمد: العقائد النسفية، شرح سعد الدين التفتازاني، أفغانستان - كابول، ١٣١٩هـ.ش.

وكلا الفريقين يرون أنّ مسألة الإمامة ضرورة دينية تتبع من النظام
وحكمة الشريعة.

إلا أنّ الشيعة يرون تعيين الإمام عليه السلام بالنصّ؛ لأنّهم يشترطون
فيه العصمة. وأهل السنّة لا يشترطون ذلك، ويرون الكفاءة والعدالة
كافيتين... لذا فقد اعتبروا تشخيص أهل الحلّ والعقد (الخبراء)،
وتقديم فردٍ لائقٍ للناس كافياً؛ من أجل المبايعة العامّة. وهذا ما يشبه
أسلوب تحديد المؤهل لقيادة المجتمع الإسلامي عند الشيعة في زمن
الغيبة.

ولذلك، فإنّ التفتازاني يقول في توضيح هذه الضرورة: «ولم لا يجوز
الاكتفاء بذي شوكة في كلّ ناحية، ومن أن يجب نصب من له الرئاسة
العامّة؟»، فيجيب قائلاً: «لأنّه يؤدي إلى منازعات ومخاصمات مفضية
إلى اختلال أمر الدين والدنيا كما يشاهد في زماننا هذا»^(١)

خلاصة الكلام: بعد مراجعة كتب علم الكلام عند أهل السنّة أيضاً
تتضح هذه المسألة، وهي: إنّ الإمامة والزعامة العامّة ضرورة دينية.
وهي تتبع من قلب النظام الإسلامي. والهدف حاكميّة الدين، وتنفيذ
أحكام النظام الإسلامي؛ التي لا تصلح إلا على يد الصالحين.
ولذلك، يعدّون أنّ الخلافة الحقيقية والإمامة والزعامة المحقّقة للأمة
مستمرة حتى نهاية خلافة الإمام علي عليه السلام.

فتجم الدين نسفي، يقول في هذا الصدد: «والخلافة ثلاثون سنة،
ثمّ بعدها ملك وإمارة».

وسعد الدين تفتازاني ينقل في هذا المجال رواية عن رسول الله ﷺ:
«الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثمّ يصير بعدها ملكاً عضواً»^(٢).

وابن الأثير يقول في كتابه «النهاية»: عضوض يأتي من عضّ (الضغط
بالأسنان)، وهي إشارة إلى ظلم الحكّام للناس وجورهم عليهم.

(١) التفتازاني، سعد الدين: شرح العقائد النسفية (نسخة مخطوطة)، ص ١١٠.

(٢) م، ن، ص ١٠٩.

لذا، فالإمامة والزعامة السياسية في عهد الرسالة هي حسب رأي جميع المسلمين ليست من اختيار الناس، والبيعة كانت مجرد واجب وتكليف؛ لتمكين ولي الأمر. فزعامة النبي ﷺ تتبع من مقام النبوة؛ لأنّه هو من أتى بالتشريع، وهو من وجب عليه ضمان تنفيذها.

وفي ما بعد النبي ﷺ عندما طرحت مسألة الخلافة رأّت الشيعة الإماميّة أنّ الإمامة بالنصّ، والبيعة واجبة حتى انتهاء عصر الحضور، ولكن في عصر الغيبة اعتبروا دور البيعة واختيار الأصلاح - في ظلّ ما طلبه الشرع وحدّده من مواصفات للقيادة - دوراً مصيرياً، كما أنّ أهل السنّة منذ انتهاء عصر عهد الرسالة يعتبرونه الأصلاح للبيعة والاختيار.

دليل الحكمة :

إنّ أساس الفكر الإسلامي يستند إلى الحكمة وضرورة إرسال الرسل. والشرائع تتبع من مقام الحكمة الإلهية وقاعدة اللطف، التي هي أساس كلّ مسائل علم الكلام. وتدلّ على الحكمة والفيض المطلق للحقّ تبارك وتعالى.

فاللّه فيّاض مطلق. واستناداً لحكمته قد شمل جميع الخلق والمخلوقات بفيضه.

واللّه الذي أنعم على الإنسان - بناءً على حكمته - فيض الشريعة - بحكم ضرورة العقل -؛ عليه أن يضمن تنفيذ ذلك؛ إن كان ذلك نصّاً في زمان حضور المعصوم ﷺ، أو وصفاً في عصر الغيبة؛ لأنّه، كما قالوا في علم الكلام، وكما أشير له في كلام ابن أبي الحديد: إنّّه لا يكفي مجرد تبين قبح القبيح والوعد والوعيد، ولكن يجب أن يكون هناك قدرة قاهرة، تراقب الأمور، وتتعهّد بإقامة العدل.

وأما تحديد اللائقين بهذا المقام، والذي يتمّ من خلال التعرّف إلى هؤلاء ومبايعتهم من قبل الناس فهو أمر آخر سنتكلّم عنه في مقامه.

وكلامنا في هذه المقالة مع مَنْ قَبِلَ الشريعة نظاماً للحياة وضامناً لها ولسعادة الإنسان، ويعتبرونه؛ طبقاً لقاعدة اللطف، جزءاً من الحكمة الإلهية؛ لذلك فإنَّ قاعدة اللطف ومقام الحكمة تقتضيان تبيين الصلاحيات التي تضمن تنفيذ الشريعة وتعطي الإرشادات اللازمة لها. وهذا ما يعني التدخّل المباشر في السياسة، وأنّه لا يوجد هناك اختيار مطلق.